دائرة قاضي القضاة
Supreme Judge Department

الخطة الإستراتيجية

2025-2023

"إن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يترسخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل "

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
نبذة عن دائرة قاضي القضاة	2
مهام دائرة قاضي القضاة	4-3
الهيكل التنظيمي	6-5
منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية	8-7
المحاور والأهداف الإستراتيجية	9
ربط الأهداف الوطنية بالأهداف الاستراتيجية والفرعية	10
الرؤية والرسالة والقيم	11

تمهيد:

تأتي الخطة الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة للأعوام (2023-2025) استجابة لتوجيهات سماحة قاضي القضاة لتطوير وتحسين الخدمات في الدائرة؛ حيث وجه سماحته إلى ضرورة الاستمرار في البرامج الإلكترونية وتحسين بيئة العمل من خلال التحول الرقمي وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة، والعمل على إنجاز وتطوير التشريعات والقوانين والأنظمة التي تلبي احتياجات الدائرة، فقد حرصت الدائرة على أن تكون هذه الإستراتيجية متركزة على رؤية الأردن (2025) وتستمر بالبناء عليها وأن تتم بنهج تشاركي مع المؤسسات الشريكة في العمل.

تهدف الخطة الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة للأعوام (2023-2025) إلى تجذير ثقافة التميز في الأداء والعمل من خلال القيادة، وأن تكون على مدار السنوات القادمة نموذجًا في الكفاءة من خلال تحسين أداء العمليات وتعزيز العلاقة مع الشركاء. وعلى مستوى الجاهزية والبنية التحتية لدائرة قاضي القضاة فقد أخذت هذه الخطة في الاعتبار تطوير الدائرة وتأهيل كوادرها البشرية.

عملت دائرة قاضي القضاة على إشراك عدد كبير من موظفي الدائرة وأصحاب الخبرة في العمل الإداري والقضاء الشرعي في إعداد خطتها حيث تم عقد اجتماعات مع مديري المديريات ورؤساء الأقسام وموظفي الدائرة والحصول على تغذيتهم الراجعة على مسودة الخطة الإستراتيجية، حيث تضمنت الخطة عدة برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين الخدمات والبنية التحتية الرقمية وتسهيل الإجراءات على متلقي الخدمة والتركيز على النتائج.

نبذة عن دائرة قاضي القضاة:

ترجع أصول القضاء الشرعي إلى تكاملية المنهج الإسلامي المعالج لنواحي الحياة كافة ومنها بيان حقوق الأفراد والجماعات وواجباتهم وآلية اقتضاء هذه الحقوق وقضائها، فكان القضاء وفق الشريعة الإسلامية من عهد الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- واستمر العمل في القضاء الشرعي وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية حتى يومنا هذا. فمنذ أن أسس المغفور له -بإذن الله- جلالة الملك المؤسس عبد الله بن الحسين دولة الأردن وشكل فيها حكومة مدنية في 11/نيسان 1921م، أسند مهمة قاضي القضاة إلى سماحة الشيخ محمد الخضر الشنقيطي حيث استمر العمل في المحاكم الشرعية السبعة التي كانت في الضفة الشرقية من الأردن في كل من: عمان، ومعان، وإربد، والكرك، والسلط، وجرش، والطفيلة والتي كانت امتدادًا للقضاء الشرعي منذ العهد العثماني.

ومع نماء الدولة وتطورها حظيت دائرة قاضي القضاة والمحاكم الشرعية بالرعاية والاهتمام من القيادة الهاشمية الكريمة كما هو حال باقي مؤسسات الدولة، فتطور العمل القضائي الشرعي بكل ما تحمله الكلمة من المعاني وتوسعت المحاكم في انتشارها وازدادت عددًا حتى شملت كل ناحية وقضاء، فقد وصل عدد المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية والقدس الشريف إلى ست وسبعين محكمة منها محكمة عليا شرعية وأربع محاكم استئنافية في كل من: القدس الشريف، وعمان، وإربد، ومعان.

لقد حافظت المحاكم الشرعية في الأردن على تاريخ الأمة وتراثها في السياسة والاقتصاد والاجتماع وكانت وما زالت وثائقها محل الدراسة والعناية والاهتمام من قبل الباحثين والدارسين والمهتمين؛ فقد وثقت سجلاتها أحداثًا مهمة في التاريخ الأردني منها وثيقة المبايعة التاريخية بالخلافة للشريف الحسين بن علي -رحمه الله- والتي تم توثيقها في محكمة السلط الشرعية سنة (1924م). كما يجد الدارس في سجلات المحاكم الشرعية وصفًا دقيقًا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافة السائدة وكل ما يتعلق بذلك من مفردات كوصف لطبيعة العلاقة بين الأسر في المجتمع الأردني والتقاليد والأعراف السائدة والأدوات المستخدمة، وبيانًا للعملة المستخدمة وعلاقة ذلك بالمهور والنفقات وغير ذلك من الأمور المالية. كما أن هذه السجلات تعد وسيلة للتوثيق والتعريف بالقبائل والعشائر والعائلات الأردنية، والآلية العامة للتنظيم التي تبين ارتباط القرى والنواحي والأقضية والألوية ببعضها بما يعطي تصورًا واضحًا عن نظام الإدارة وتطوره في المملكة. وإن وثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها ترسم صورة جلية لحياة المجتمع الأردني منذ تلك الأيام وحتى يومنا هذا. وإن دائرة قاضي القضاة دائرة حكومية مستقلة ترتبط ارتباطاً مباشرا برئيس الوزراء.

كما تتولى دائرة قاضي القضاة الإشراف على المحكمتين الشرعيتين الابتدائية والاستئنافية في القدس الشريف، حيث إنهما يتبعان القضاء الشرعي الأردني في كل ما يتعلق بهما إذ تم استثناء المحاكم الشرعية في القدس الشريف من تعليمات قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية.

مهام دائرة قاضي القضاة:

تتولى دائرة قاضي القضاة القيام بالمهام التالية:

أولًا: المهام الإدارية

1. **الإشراف الإداري على المحاكم الشرعية لتأمين سير العدالة طبقًا للقواعد الشرعية والقانونية المرعية.**
2. **تأمين احتياجات المحاكم من الموارد المالية والبشرية بما يحقق أهدافها في المحافظة على مجرى العدالة.**
3. **الإشراف على رعاية شؤون الأيتام وفاقدي الأهلية.**
4. **تدقيق السجلات والجداول التي ترد إلى الدائرة من المحاكم الشرعية.**
5. **تجميع وتدقيق الإحصاءات المتعلقة بأعمال المحاكم الشرعية وتقديم التقارير اللازمة بهذا الشأن إلى دولة رئيس الوزراء.**
6. **إعداد وتأهيل العاملين في الدائرة.**
7. **الإشراف على شؤون المحامين الشرعيين ومنحهم إجازات المحاماة الشرعية والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بهم.**
8. **الإشراف على شؤون المأذونين الشرعيين.**
9. **إدارة الأنشطة المتعلقة بالبرامج الأكاديمية والتدريبية في معهد القضاء الشرعي ووضع الخطط اللازمة للتدريب، والارتقاء بالأداء المؤسسي من خلال تطوير وتحديث السياسات وخطط العمل التنفيذية الخاصة بالمعهد ومتابعة تنفيذها وتطبيق الآليات والمنهجيات اللازمة لذلك**

ثانيًا: مهام إدارة الجهاز القضائي

يتولاها المجلس القضائي الشرعي.

ويمارس المجلس القضائي الشرعي الصلاحيات التالية:

1. **تعيين القضاة الشرعيين وتنقلاتهم وترقياتهم.**
2. **انتداب القضاة لغير عملهم أو لعمل إضافي.**
3. **قبول استقالات القضاة.**
4. **إحالة القضاة على التقاعد.**
5. **محاكمة القضاة.**

ثالثًا: المهام القضائية

- **تتولى المحاكم الشرعية الفصل في النزاعات المعروضة عليها وفقًا لأحكام التشريعات النافذة ابتداء من الدستور ومرورًا بالقوانين والأنظمة الناظمة للعمل.**

- **تتولى المحاكم الشرعية توثيق وتسجيل الحجج والوثائق التي تدخل ضمن الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية وفق أحكام الدستور.**

- **تتولى المحاكم الشرعية تنفيذ الأحكام الشرعية باعتبار أن أصل الحق موضوع الدعوى وفقًا للدستور والتشريعات النافذة وهو من الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية؛ حيث إن توحيد الجهة المصدرة للحكم والمنفذة له من شأنه أن يؤمن حماية حقيقية للحق موضوع الحكم. كما تم صدور قانون التنفيذ الشرعي رقم (10) لسنة (2013م) الذي تضمن أحكامًا من أهمها اعتبار الاتفاقية المنظمة لدى مكاتب الإصلاح الأسري سندًا تنفيذيًا بحيث تمكن صاحب الحق من تنفيذها مباشرة دون الحاجة إلى صدور حكم قضائي بها، وتتولى دائرة قاضي القضاة الإشراف على مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في المحاكم الشرعية التي أنشئت بموجب نظام الإصلاح والتوفيق الأسري رقم (17) لسنة (2013).**

الهيكل التنظيمي لدائرة قاضي القضاة:

توضح الخريطة الآتية الهيكل التنظيمي لدائرة قاضي القضاة والذي تم تطويره وتحديثه في عام (2016) من إدارة معهد القضاء الشرعي، وخمس مديريات قضائية، وست مديريات مساندة، وهي:

- **المديريات القضائية:**

- **مديرية التفتيش القضائي.**
- **مديرية الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري.**
- **مديرية شؤون القضاة.0**
- **مديرية التركات وشؤون القاصرين والحراسة القضائية.**
- **مديرية التعاون الدولي وحقوق الإنسان.**

- **المديريات المساندة:**

- **مديرية تكنولوجيا المعلومات والدراسات.**
- **مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي.**
- **مديرية الشؤون القانونية.**
- **مديرية الشؤون الإدارية.**
- **مديرية الشؤون المالية.**
- **وحدة الرقابة الداخلية.**

حيث يرتبط معهد القضاء الشرعي ومديرية التفتيش القضائي ومديرية التركات وشؤون القاصرين والحراسة القضائية ووحدة الرقابة الداخلية ومديرية التعاون الدولي وحقوق الإنسان بسماحة قاضي القضاة، وترتبط باقي المديريات بفضيلة مدير المحاكم الشرعية.

ستعمل الدائرة على مراجعة الهيكل التنظيمي الحالي بعد إقرار الخطة الإستراتيجية ليصبح أكثر استجابة لاحتياجات الخطة المرتبطة بمهام ومسؤوليات الوحدات التنظيمية والوظائف التابعة لها في الدائرة؛ مما يجعل تلك الوحدات وشاغلي الوظائف المدرجة فيها قادرين على أداء الواجبات والمسؤوليات اللازمة لتنفيذ المشاريع والمبادرات وفق المؤشرات والأهداف الموضوعة لمتابعة وتقييم الإنجاز على أهداف الخطة الإستراتيجية.

الخريطة التنظيمية لدائرة قاضي القضاة

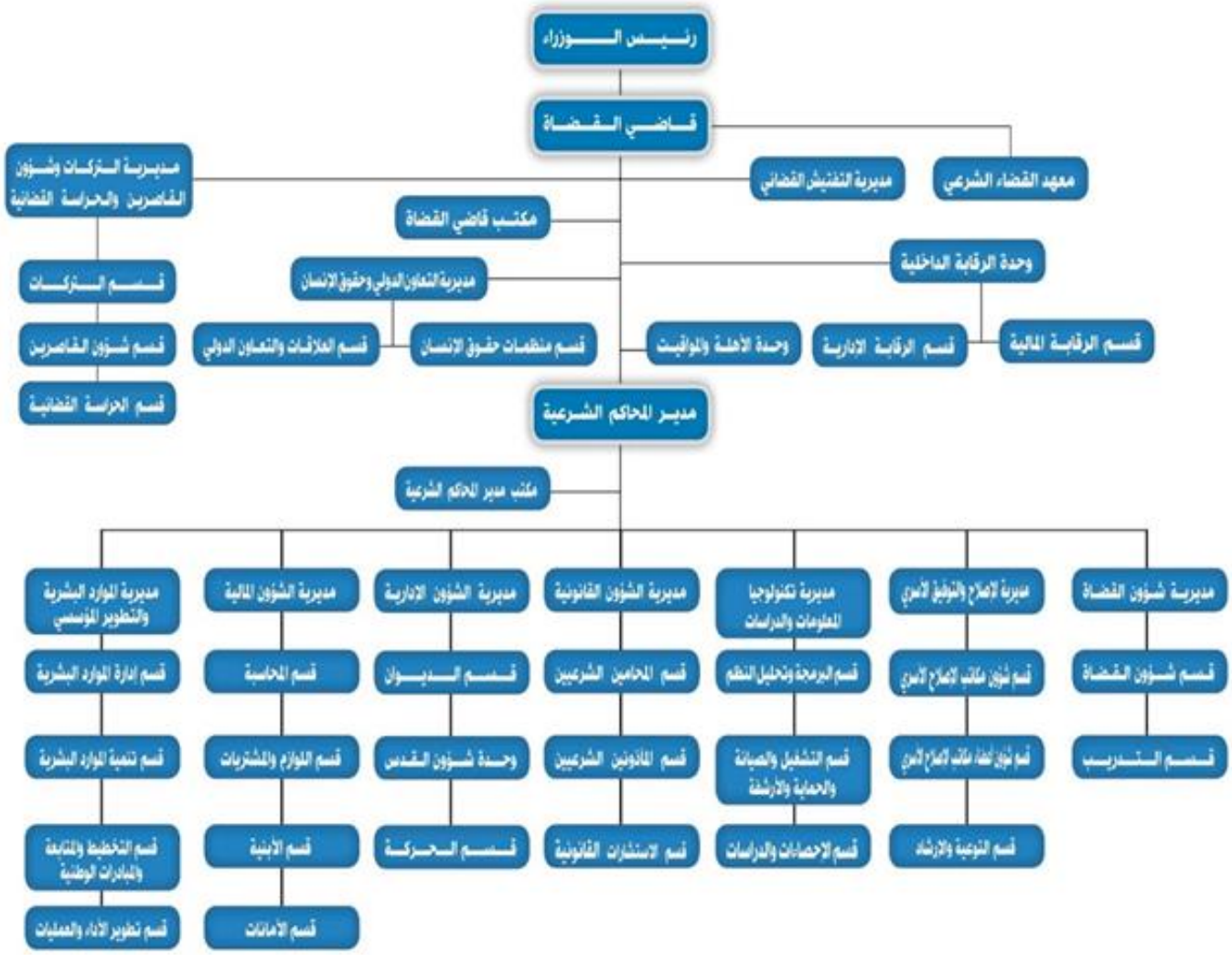

منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية:

تبنت الدائرة نموذج التخطيط الإستراتيجي الموجه بالنتائج وهو الطريقة التي تحدد المشاريع والنشاطات الواجب تنفيذها للوصول إلى القيم الكمية والنوعية المستهدفة لأجل تحقيق الهدف الإستراتيجي كما يبين الشكل الآتي مراحل إعداد الخطة الإستراتيجية:

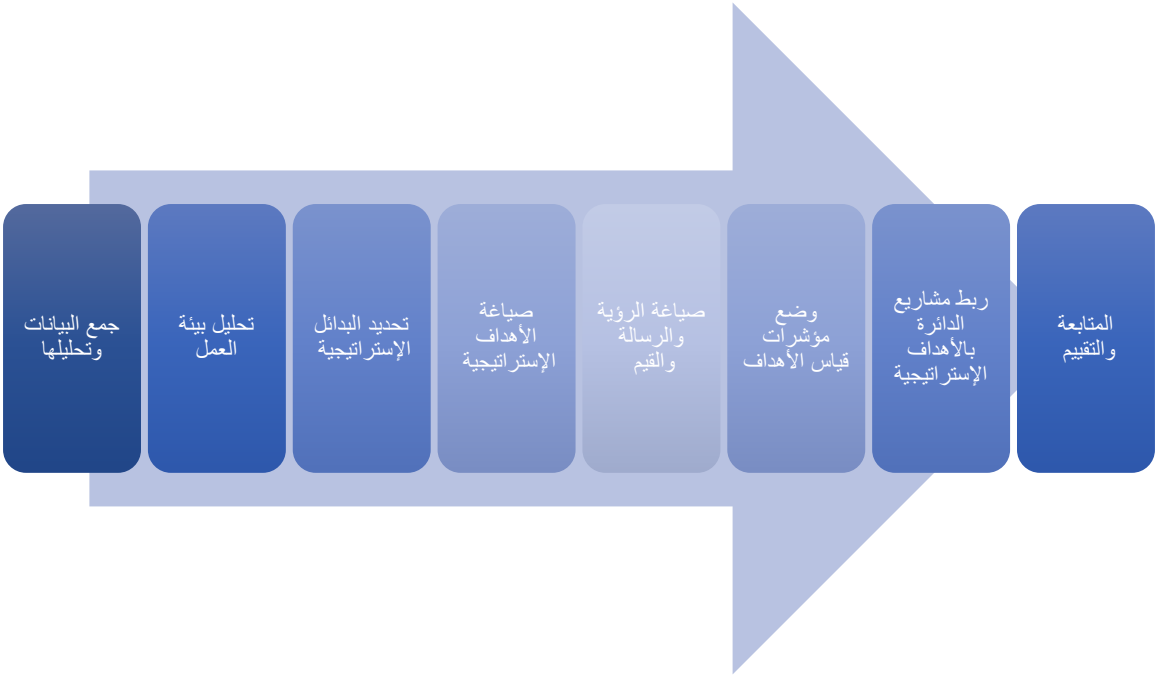

مراحل بناء الخطة الإستراتيجية:

- **جمع البيانات وتحليلها.**
- **تحليل بيئة العمل.**
- **تحديد البدائل الإستراتيجية.**
- **صياغة الأهداف الإستراتيجية.**
- **صياغة الرؤية والرسالة والقيم.**
- **وضع مؤشرات قياس الأهداف.**
- **ربط مشاريع الدائرة بالأهداف الإستراتيجية.**
- **المتابعة والتقييم.**

انتهج فريق إعداد الخطة الإستراتيجية مجموعة من الإجراءات:

1. استطلاع توجهات الإدارة العليا نحو مستقبل الدائرة.
2. مراجعة وثائق المرجعيات الوطنية لتحديد إطار التفكير الإستراتيجي: كرؤية الأردن 2025م، وتحديث الرؤية الاقتصادية، وخريطة طريق تحديث القطاع العام، والتشريعات المؤثرة في أعمال الدائرة، ومعايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي، ومعايير الامتثال الحكومي.
3. تحليل علاقات التأثير والتأثر مع المؤسسات الشريكة وأصحاب العلاقة.
4. إجراء المقارنة المعيارية مع مؤسسات القضاء الشرعي في بعض الدول العربية والإسلامية.
5. تحديد ركائز الخطة الإستراتيجية (منطلقات التحليل والتخطيط الإستراتيجي).
6. تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للدائرة، وتحديد مواطن التحسين ذات الأولوية (الأهمية والتأثير)، وتحليل الفرص المتاحة للدائرة والتهديدات والتحديات المؤثرة على الصعيد الوطني من النواحي السياسية والتشريعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.
7. صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية من خلال جلسات العصف الذهني والنقاش المركز مع معظم موظفي الدائرة.
8. تطوير الأهداف الإستراتيجية للدائرة اعتمادًا على نموذج بطاقات الأداء المتوازن.
9. اختيار المشاريع والمبادرات المهمة في تحقيق الاهداف اعتمادًا على معايير، من أهمها: درجة الارتباط بالرؤية والأهداف، توفر موارد التنفيذ، تقديرات الأثر، وحجم التأثيرات الناتجة عن المخاطر المحتملة على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي.
10. وضع مؤشرات قياس الأداء والمستهدفات الخاصة بالأهداف.
11. إعداد الخطة التنفيذية والموازنة الإستراتيجية التقديرية.
12. صياغة المسودة الأولى من وثيقة الخطة الإستراتيجية وعرضها على سماحة قاضي القضاة للإقرار.
13. تداول ملخص الخطة الإستراتيجية مع شركاء الدائرة وأصحاب العلاقة للحصول على مداخلاتهم وتغذيتهم الراجعة بشأن تطوير الإستراتيجية.
14. إصدار وإطلاق الخطة الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة (2023 – 2025).

المحاور و الأهداف الإستراتيجية:

تم تحديد الأهداف الإستراتيجية لدائرة قاضي القضاة للأعوام (2023-2025) بناء على تحليل البيئة الداخلية والخارجية السابقة، ومن ثم الخروج بالتوجهات والبدائل الإستراتيجية للدائرة والتي تمت مراجعتها مع موظفي الدائرة وفقًا لإجراء العمل المعياري، ونتج عن هذا التحليل ثلاثة محاور رئيسة تبعت لها أهداف إستراتيجية، تقاس عن طريق مؤشرات قياس أداء محددة ويبين الشكل الآتي المحاور الإستراتيجية للدائرة وهي عبارة عن ثلاثة محاور:

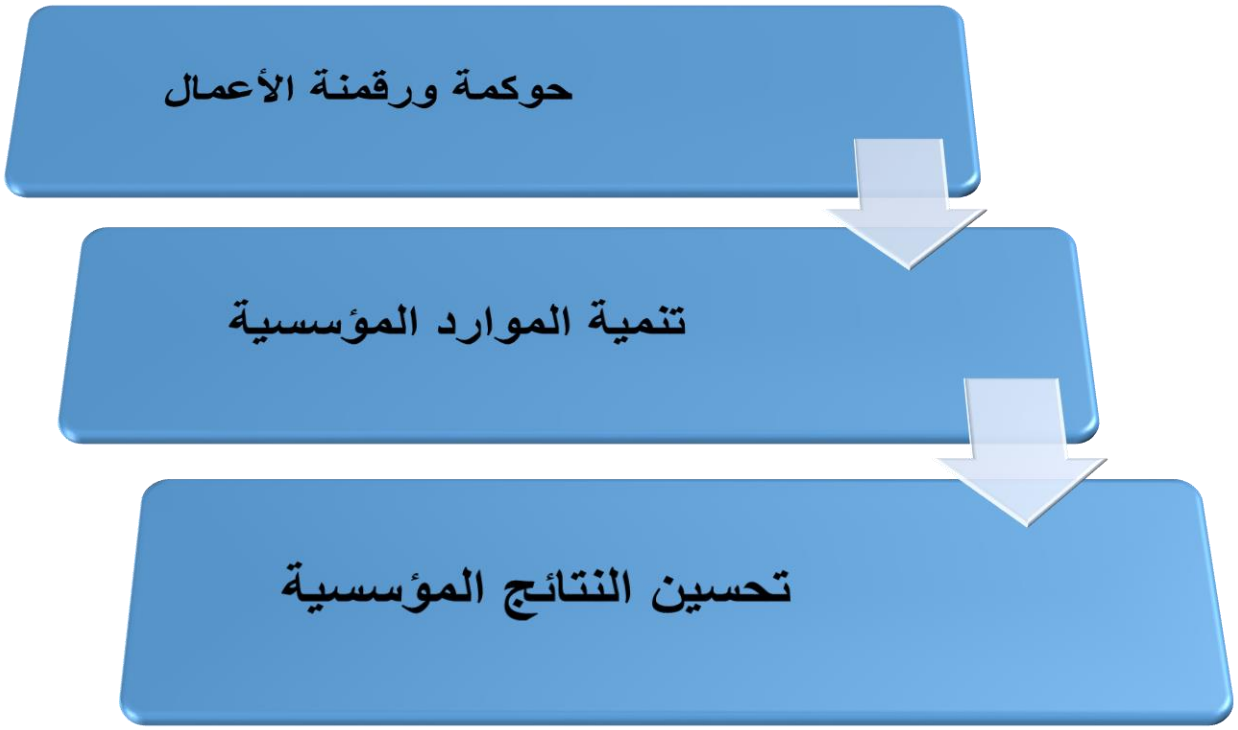

الأهداف الوطنية الأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية:

تم توزيع الأهداف الفرعية على الأهداف الإستراتيجية وعلى المحاور الثلاثة كما هو مبين بالجدول التالي:

#	الهدف الوطنى المرتبط بخارطة تحديث القطاع العام	الهدف الوطنى المرتبط برؤية الأردن 2025	المحور	الهدف الإستراتيجي	#	الهدف الفرعي
1	إعادة هندسة اجراءات العمليات الحكومية لتبسيطها وترشيقها وأتمتة ما أمكن منها داخل المؤسسات وفيما بينها	أتمتة الإجراءات القضائية	حوكمة ورقمنة الأعمال	تحسين كفاءة وفاعلية العمليات والخدمات المؤسسية	1.1	رقمنة الأعمال والخدمات في الوحدات التنظيمية.
	رقمنه العمليات الحكومية لتعزيز عمل إدارة القطاع العام كوحدة واحدة تخدم المواطن بشمولية وتكاملية من النافذة المتاحة اليه				1.2	رفع مستوى الأرشفة الإلكترونية للوثائق والمستندات في كافة الوحدات التنظيمية.
	التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية				1.3	تطوير البنية التحتية الرقمية.
					1.4	حوكمة الأداء المالي والإداري.
2	الوصول الى بنية تنظيمية وهيكلة حكومية مرنة، وغير معقدة، ومتكاملة وذات كفاءة، ومحورها المواطن.	تحسين كفاءة النظام القضائي	تنمية الموارد المؤسسية	بناء القدرات المؤسسية والفردية والتمويل المستدام	2.1	تحسين كفاءة وفاعلية أعمال الوحدات التنظيمية.
	تحسين منظومة الإدارة العامة لتعزيز الأداء الفردي والمؤسسى، وتطوير الخدمات الحكومية				2.2	تطوير عمليات إدارة المعرفة.
					2.3	تطوير آليات التمويل المستدام للخدمات والمشاريع.
					2.4	تحسين البنية التحتية للمحاكم الشرعية.
					2.5	تحسين مستوى استخدام الموارد البشرية.
					2.6	مأسسة العمل الإرشادي والتوعوي الأسري والمجتمعي.
3	تحقيق النهج التشاركي والتعاوني بين الجهات الحكومية لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة ومتابعتها ، بحيث يتم التنسيق بين الوزارات حسب المهام لتحقيق الأولويات واحتياجات المواطنين والعمل على مواءمة عملية رسم السياسات وصنع القرارات	تعزيز ميثاق النزاهة الوطني	تحسين النتائج المؤسسية	رفع كفاءة نتائج أعمال المحاكم الشرعية ومكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري والشركاء	3.1	تقصير أمد التقاضي وتجويد الأحكام القضائية والاتفاقيات الصادرة عن مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري.
					3.2	تحسين إجراءات استيفاء مضمون الأحكام المنفذة.
					3.3	زيادة إعداد مكاتب الإصلاح الأسري بالمحافظات.
					3.4	تحسين نتائج العلاقة مع المؤسسات الشريكة والهيئات القضائية الدولية.

الرؤية والرسالة والقيم:

الرؤية:

بيئة عمل متطورة داعمة للقضاء الشرعي.

الرسالة:

المساهمة في تعزيز أمن واستقرار المجتمع وتفعيل الحلول البديلة في النزاعات والفصل في مسائل الأحوال الشخصية والوقف والدية من خلال كادر مؤهل وتقنيات حديثة وفق أحكام الشريعة الإسلامية